



الحرف 29



من هو «اللا أحد»

الذي لا يحاسبه

«أحد»؟!

waha2waha2waha@hotmail.com

ذعار الرشيدى

بحسب تقرير لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» والصادر بتاريخ 13 ديسمبر 2001 تحت عنوان «أشهر الأمطار في تاريخ الكويت»، فإن أسوأ كارثة سببها الأمطار حلت على البلاد كانت بتاريخ 11 نوفمبر 1997، والتي نتج عنها بحسب التقرير وفاة 7 أشخاص وتضرر 1500 أسرة وخسائر قدرت بمئات الملايين، ووفق التقرير فإن النتيجة الأولية لسبب الكارثة ليست هطول الأمطار بشكل غزير غير متوقع، بل بسبب خطأ هندسي، وبحسب ما يذكر التقرير فإن الوكالة المساعدة لشؤون الهندسة الصحية بوزارة الأشغال العامة د.وسمية العيسى في 14 نوفمبر 1997 عزت في إفادتها أسباب الكارثة إلى خطأ هندسي فادح تم من خلال ربط شبكة مياه الصرف الصحي بشبكة مياه الأمطار في جميع مناطق الكويت بلا استثناء وهو ما أدى إلى دفع المياه بدلاً من شفطها في المناهيل وفتحات الصرف الموجودة في الشوارع الرئيسية والفرعية في البلاد وتسبب في تراكم المياه.

حقيقة لم أصل رغم البحث المضني إلى نتيجة التحقيق الذي جرى عام 1997 ولا إلى ما أفضى إليه التحقيق، ولكن ما وجدته هو

Nermin_alhoti@hotmail.com

د. نرمين يوسف الحوطي

مهلك سر



في مساء 11/4 الموافق يوم الأحد بدأ نزول المطر خيراً على أرض الكويت، ومع شدة وقوة الرعد والبرق والأمطار كشفت عن الحقيقة وإذابة العديد من الأفتنة البنائية الزائفة الهشة!

اشتدت الأمطار في مساء اليوم التالي من ليلة الأحد الماضي وما زالت الأمطار مستمرة في الهطول، كان الظن بأن نستبشر خيراً في ذلك الرزق وعطية الله، عز وجل، علينا ولكن ما حدث عكس هذا!

11/5 للكشف عن المستور أمثال السحب بالأمطار وازداد ضياء البرق في سماء

ما بعد 11/5

قصاصه من نتيجة تحقيق وزارة الأشغال تشير فظ إلى الأضرار التي نتجت دون وجود إشارة للمتسبب، فكان التقرير أشبه بإحصائية لعدد وفيات وخسائر كارثة هطول الأمطار، وما بين 1997 واليوم هناك أكثر من كارثة غرق بسبب الأمطار مرت بالبلاد آخرها عام 2017 ويومها غرقت المنطقة العاشرة وتم تشكيل لجنة تحقيق من الأشغال والفتوى والتشريع والكهرباء والإسكان وجامعة الكويت، وأيضا كان التقرير إحصائياً يشرح فقط تحديد الأضرار في الأرواح والممتلكات، دون إشارة إلى المتسبب أو المتسببين.

الكوارث متعددة وأعلى وأكثرها دموية كانت كارثة 11-11-1997 والتي لم يصدر تقريرها النهائي الشامل الحقيقي منذ 21 عاماً، رغم أن الوكالة المساعدة وسمية العيسى أثبتت في إفادتها أن سبب الكارثة خطأ فني هندسي أدى إلى تفاقم الكارثة، ولم تتم محاسبة أحد رغم وفاة 7 أشخاص، واليوم وقبل أن نسال عن نتائج تقرير أمطار 10-11-2018 وما قبلها علينا أن نسال عن حقيقة تقرير 11-11-1997، نعم هناك متسببون في الكارثة الأخيرة وتجب محاسبتهم، ولكن هناك وقبل 21 عاماً متسببين في كارثة انتهت

إلى تقرير غير واضح وانتهى إلى تحميل المسؤولية إلى.... لا أحد.

يجب فتح ملفات كل كوارث الأمطار منذ 1997 إلى اليوم وعرضها كقضايا مفتوحة لم تغلق بعد وتشكيل لجنة برلمانية، بل قضائية ان استدعى الأمر لفتح كل الملفات من 1997 حتى اليوم، المسألة ليست في شخص مسؤول واحد أو مسؤولين أو أربعة بل في منظومة متكاملة يجب محاسبتها وكشفها وتقديمها بالكامل للمحاكمة، فالأمطار الأخيرة انتهت بوفاة الراحل احمد الفضلي، رحمه الله، ولكن أمطار 1997 تسببت في وفاة 7 أشخاص لا نعرف حتى اليوم من يفترض ان يدفع ديبتهم، ولا بسبب من لقوا حتفهم في يوم ماطر.

الحاسبة يجب الا تتوقف عند فتح ملفات خطأ الاسبوع الماضي بل يجب ان تكون سببها في فتح ملفات عمرها الآن 21 عاماً، هكذا يجب ان تكون المحاسبة وهكذا يجب ان تكون الادارة الفعلية لآزمة تعدد كل عام، اليوم الحكومة ترفع شعاع محاسبة المتسببين، ولكن هذا يجب الا يكون شعاعاً فقط بل يجب ان يكون مبدءاً قائماً وتتم

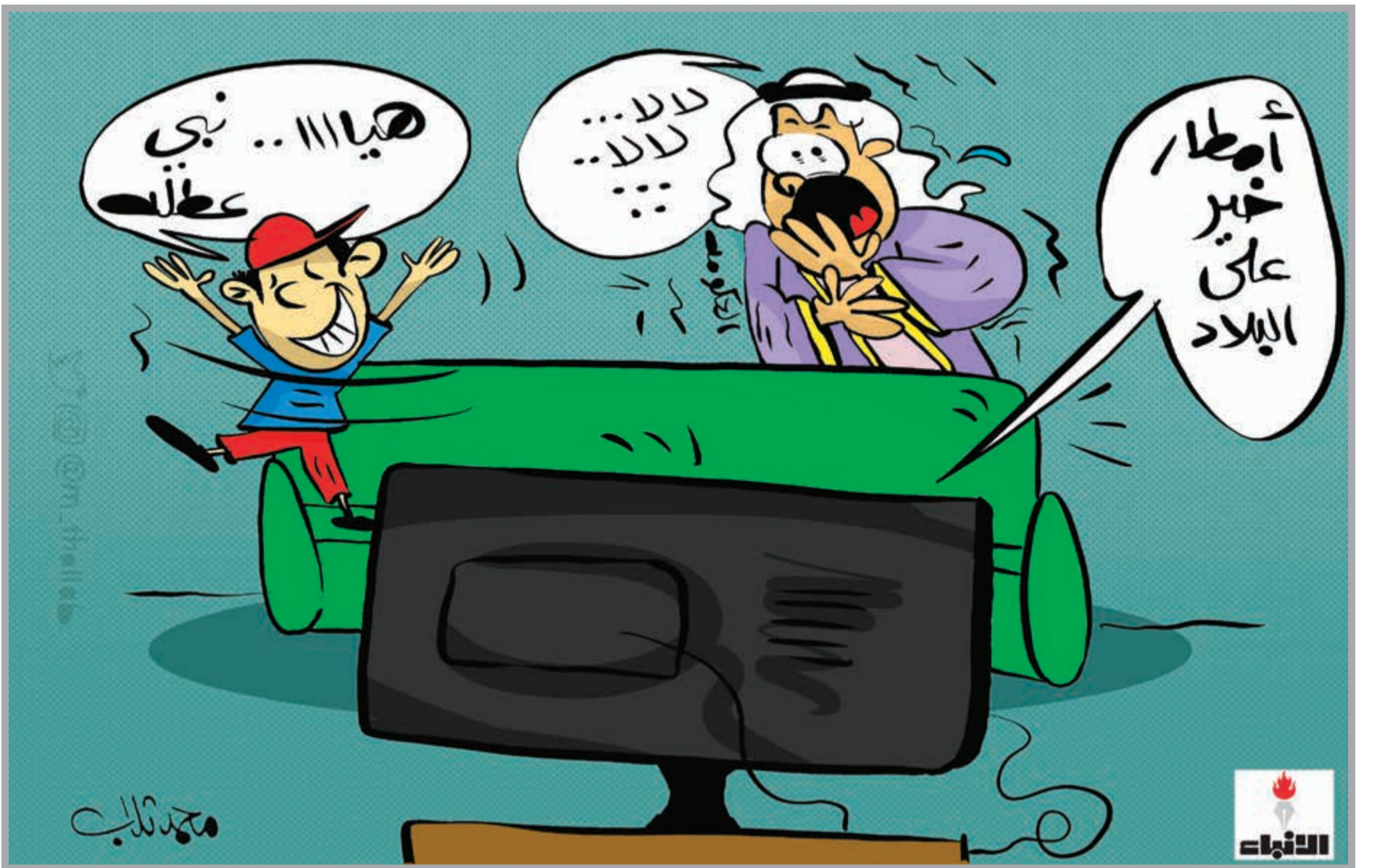
محاسبة الجميع، وأبسط مثال على ما أقول هو ان تعود الحكومة لإفادة السيدة وسمية العيسى التي قالت ان سبب كارثة أمطار 1997 وما نتج عنها من كوارث هائلة خطأ هندسي قاتل بعد ربط شبكة صرف مياه الأمطار بشبكة الصرف الصحي، وهنا يجب كشف الجهة التي أصدرت هذا القرار الكارثي وإعلانها وتحويل كل من شارك في هذا القرار إلى القضاء، وبعدها، أقول الأسبوع الماضي.

الواجب الآن فتح ملفات كارثة أمطار 11-11-1997، وبعدها فتح ما تلاها من كوارث غرق للمناطق من 1997 مروراً بعام 2001 وانتهاء بعام 2017 وآخرها ما حدث الأسبوع الماضي، لأن الصورة لا تكتمل الا اذا بدأت أن تعرف وبشكل تحقيق استقصائي ما حدث منذ بداية الكارثة الأولى قبل 21 عاماً.

توضيح الواضح: اذا كانت الحكومة ترى تعقيداً بيروقراطياً في تشكيل لجنة تحقيق في حوادث غرق 1997، فانا على استعداد لان اعمل تحقيقاً استقصائياً بالجان للحكومة وهو عملي الخاص ومجال خبرتي.

لما حدث في 11/5 وبعد ذلك التاريخ! عجايب وإحالة للتعاقد، ولكن القصة لم تنته والمسرحية ما زال الحدث معلقاً والأحداث تسدور في حلقة مغلقة ومفرغة كما لو أننا نعيش في عبث!

● مسك الختام: إن ما حدث في 11/5 وما زال يحدث من دمار لبعض المناطق والمنازل والشوارع والمباني والدوائر الحكومية يحتم التحقيق وليس التقاعد أو إقالة البعض واستقالة الآخر! رسالة من أغلبية أهل الكويت لمسؤولي الدولة ونواب الأمة لتطالب بفتح ملف 11/5 للتحقيق النيابي وكشف الحقيقة ومعالجة كل من تسبب في كوارث ما بعد 11/5



استجاب الله للدعاء تكشف حجم الإهمال والتراخي فخلال اقل من 4 ساعات غرقت شوارع الكويت وللأسف الغرق كان في طرق سريعة وليست جانبية، وهو ما أكد على وجود خلل كان لا بد أن يعالج من قبل سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك مشكوراً حتى يعيد المسؤولين إلى رشدهم وإبلاغهم بأن الأخطاء غير مقبولة إذ ما ارتبطت بسلامة المواطن وسعته الكويت.

زبدة الحجى: الأزمة الأخيرة كشفت في

بكتير، في الأعوام الماضية ندرت الأمطار في موسم الشتاء لدرجة لافتة وعلى ما يبدو ندرت الأمطار دفعت من هم في سدة المسؤولية إلى التراخي وللأسف لم يستفد هؤلاء من الحوادث المماثلة في بلدان مجاورة كنا نظن أننا لن نكون مثلها بأي حال من الأحوال باعتبار أن الدولة توفر ميزانية ضخمة للصيانة ولم تقصر في تقديم أي شي لتطوير البنية التحتية، قبل أسابيع كنا ندعو إلى المولى عز وجل ان ينعم علينا بالأمطار وحينما

انتهت العاصفة التي شهدتها البلاد الاسبوع الماضي باتخاذ قرارات نأمل أن تكون رسالة إلى كل مسؤول يكلف بمسؤولية في هذا الوطن، القرارات التي اعتمدها مجلس الوزراء بحق عدد من المؤمنين في وزارة الأشغال وهيئة الطرق سواء كانت بالإحالة إلى التقاعد أو التجميد اتخذت عقب الكارثة التي حدثت في الكويت الثرية بإمكانياتها المالية ولكن للأسف الشديد عندما يتم إغلاق على أن يكون مستوى أدائها أفضل

@MKMALYASEEN

alyaseen86@hotmail.com

محمد خالد الياسين

زبدة الحجى



ما بعد العاصفة

بلاغات



أولادنا

و«اللا ريك»!

m.alaloush@alanka.com.kw

مشاري محمد المطيري

سمعنا الكثير عن المخدرات بأنواعها وما تفعله بشبابنا من نهب عقولهم وتجريدهم من آميبتهم إلى موتهم في الكثير من الأحيان، وتوجع قلب أمهاتهم عليهم فأولادهم يذهبون سدى ضحية لسهم ملعونة، وللحظة تهور قام بها فلذة كبدهم لتجربة شيء جديد في حياته أدى إلى وفاته، ليكون مثلاً لغيرهم من الشباب الذين يسيرون على نفس دربه، فهل يتعلمون أم سيكملون طريقهم الذي نهايته الموت؟ ولكن للأسف الشديد عندما يتم إغلاق منفذ لبيع تلك السموم يُفتح منفذ آخر لتدمير الشباب.

صحة جديدة بين شبابنا ومع الأسف أيضاً بناتنا ظهرت بينهم وانتشرت في الأونة الأخيرة ويستخدمونها بطريقة

عمل الجهاز العصبي في جسم الإنسان، وقد قام الباحثون في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا بعمل أبحاث عنه، وتبين ان نتيجة تعاطيه كثيراً تتسبب في التحول إلى إدمان، وقد حذر منه الأطباء وتم منعه لتحويله من أقرص طبية إلى أقرص مخدرة، وقام المسؤولون بمنعه من الصيدليات في بعض دول الخليج أيضاً لخطورته، ولكن الكويت لم تقم بمنعه لعدم انتشاره سابقاً، وخطورته التي ظهرت الآن تجعل الحكومة تتحرك سريعاً لمنعه.

يقوم المسؤولون الآن في الكويت بمحايرة انتشار حبوب اللاريجا ومراقبة المروجين لها والقبض عليهم، فهناك بعض البنات الجامعيات يقمن ببيع تلك الحبوب بأسعار باهظة بين بعضهن البعض عن

طريق وسائل التواصل الاجتماعي، وتقوم الشرطة بالبحث عن يقف خلف بيع تلك الحبوب، فهم يمشون بخطوات حازمة لمنع تلك الظاهرة، فتم منعها من الصيدليات والتجنيبه على الأطباء بعدم صرفها دون وصفة طبية، ومعاقبة من يخالف تلك القرارات، ولكن ليست الحكومة فقط هي التي عليها أن تحارب هذا الخطر وحدها، أولياء الأمور أيضاً لهم دور.

يا أولياء أمور شبابنا انتبهوا لأولادكم وبناتكم، فمراقبتهم مسؤولية كبيرة تقع على عاتقكم، فصادقوهم حتى لا يصادقوا أصدقاء السوء، وقوموا بنصحهم وإرشادهم، فإذا لاحظتم تغيراً في تصرفات أولادكم فانتبهوا، فالشرطة تحارب من أجلهم في الخارج وأنتم في الداخل.

آن الأوان



د.عصام عبد اللطيف الفليح

فيضان الأمطار..

أسباب طقسية

وبشرية (2-2)

تكلمتنا في الجزء الأول عن أسباب بيئية وطقسية، وأسباب إدارية وبشرية تسببت في كارثة الأمطار في الكويت، واليوم نستكمل الأسباب الإدارية والبشرية..

8 - عدم وضع ضوابط للكهرباء لمواجهة الأمطار الغزيرة احتياطياً، مثل: الارتفاع المناسب عن الأرض في السراييب، وفصل صندوق كهرباء السرداب وصندوق مضخة الجورة وصندوق السور عن كهرباء المنزل أو العمارة.. وغير ذلك.

9 - مخالفة البعض بربط مجرور مياه الأمطار بمجورر المجاري، ما يؤدي إلى الطغى، أو الارتداد العكسي داخل القسيمة.

10 - عدم وضع ضوابط للصرف الصحي والأمطار في السراييب والحوش الساقط ومواقف السيارات في السرداب.

11 - إهمال بعض كراجات الصيانة بإلقاء مخلفات الدهون والأصباغ والمواد الكيميائية والمعادن الثقالة في المجاري، وضعف الرقابة عليهم (الكاميرات هي الحل).

12 - إلقاء خلاطات الاسمنت مخلفاتها في الطرق والشوارع، ما يتسبب في سريانها داخل المجاري، ثم تتصلب وتغلغلقها.

13 - إهمال مخلفات البناء على الأرصفة والشوارع (رمل، اسمنت، صلبوخ، خشب، أصباغ، كيماويات، بقايا تكسير..)، خصوصاً في الأحياء الضيقة، ومن ثم تسربها إلى المجاري لتغلغلقها.

14 - انتشار أشجار الدمس (الكونوكاريس) في الشوارع والمناطق، والتي تمتد جذورها عرضياً، وتغلغل داخل

المواسير وتتلغلقها.

15 - ضعف متابعة السبلبيات بعد كل حادثة إغراق مطري، ما يسبب في تكرارها كل مرة، خصوصاً إذا كان السبب ليس كثافة الأمطار، مثل طفوح المجاري في شارع النوري بالعديلية، حتى لو نزل المطر 5 ملم، وغرق شوارع المنيس أمام مواقف نادي كاطمة.

16 - عدم تشكيل غرفة عمليات طوارئ مشتركة قبل حصول الكارثة الطقسية، خصوصاً بعد تحذير هيئة الأرصاد الجوية المبكر.

17 - عدم تنفيذ حملة إعلامية مبكرة لتنبية الناس وتحذيرهم مما هو قادم، وتوجيههم ماذا يعملون عند أي مشكلة أو كارثة، (معظم النصح التفصيلية في الكهرباء كانت من مواطنين).

وبالتأكيد هناك أسباب وملاحظات عديدة ساهمت في مثل هذه الكارثة غير المسبوقة في تاريخ الكويت الحديث، وبكل الأحوال، وبكل هدوء وبدون مزادات، ينبغي تحديد المسؤول عن ذلك ومحاسبته، وعدم تحميلها الفراش أو المغالون الذي غادر البلاد!

إن الاستقالة أو الإقالة ليست الحل الوحيد، إنما ضرورة التقييم ثم التقويم، واتخاذ القرار المناسب والعاجل لإصلاح ما يمكن إصلاحه، قبل أي كارثة أخرى.

نكرر الشكر والتقدير لجميع الذين شاركوا في عمليات الإنقاذ والإصلاح والمساعدة والدعم ميدانياً، في وزارات الأشغال والكهرباء والدفاع المدني والمرور و112، والجيش والحرس الوطني والطوارئ الطبية والمستشفيات والمستوصفات والإعلام والإطفاء والبلدية والطرق، الذين عملوا على مدار الساعة، بهمة وحيوية ونشاط، وسعة صدر.

وكل الشكر لسمو رئيس الوزراء الذي واكب الحدث منذ ساعات الصباح الأولى، وشارك في اجتماعات غرفة عمليات الطوارئ المشتركة، وللوزراء والوكلاء والقيادات الميدانية في كل مكان، ورئيس مجلس الأمة والنواب الكرام.

كما نفخر بمبادرات الجمعيات الخيرية لاستقبال من ليس لديهم مكان للإيواء، ومن المحتاجين دعماً مالياً وعينياً وغذاً عاجلاً، ومبادرات الجمعيات التعاونية بتسهيل تقديم الخدمات لأهالي المناطق، ومنها شطف المياه، وتصلح الكهرباء، ونفخر بالشباب الذين بادروا بالتطوع لمساعدة الناس في أي مكان.

قضية وراي



libraheem@hotmail.com

د.عادل إبراهيم الأهميم

الأمطار: سوء

أحوال أم سوء

استعداد؟!

شهدت الكويت أمطاراً كشفت عن واقع البوم لما تعانيه البنية التحتية من حيث الاستعداد، وهو ليس وليد هذه السنة فقط بل لعقود كثيرة مضت والمجتمع الكويتي يعاني من هذه الفيضانات بسبب البنية التحتية التي لا تستوعب الأمطار التي تهطل.

لقد كانت كل التصريحات الصادرة من الجهات المعنية منذ أكثر من شهر تفيد باتخاذ الاستعدادات لمواجهة موسم الأمطار، والتدوير بأن ما حدث نتيجة أن الأمطار غزيرة وتقوق قدرة البنية التحتية «إخلاء المسؤولية»، وأن المواطن يتحمل جزءاً منها بسبب ربط مرافق المياه مع شبكة الصرف الصحي هذا فيه جانب من الصحة، والكويت أسوة بدول العالم في إطار تغير المناخ ليست بمنأى عن هذا التغير

وحصل للعديد من البلاد أكثر مما حصل في الكويت، ولكن في الوقت ذاته يقول بأن الأمطار طبيعية وليست بحدة ما جاء في الدول الأخرى ولـم تكن هناك أضرار أو ارتفاع كبير للموج أو فيضانات، وأن وجدت فلا اعتد أن يكون هناك منن يتفقد، ولكن مواجهة الواقع هو الأمر السليم لتصحيح الوضع، فجد أن أنفاق السيارات كنفق المنقف والغزالي ومجمع الوزارات أكثر الأمان التي تتجمع فيها الأمطار لوجود خلل بحكم التصميم الهندسي لها والتي تتطلب هذا العمق وتنتسزلم وجود مضخات ومصارف للمياه، وكذلك على جوانب الجسور والمخارج تجد الرمال تتساقط وتتراكم على الطرقات والشوارع مع هطول المطر مما يتسبب بإغراقها وغيرها من الأسباب، وهنا استذكر الماضي بقيام الجهات المعنية بوضع مادة تؤدي إلى تماسك التربة تمنع سقوط الرمال.

كما أود أن أذكر على هامش إنشاء لجنة محايدة للتحقيق فيما حصل، كم لجنة تحقيق شكلت وما توصياتها لتقادي ما حصل؟ هل أسلوب طرح المناقصة هو السبب؟ لماذا لا تتم الاستعانة بالشركات الأجنبية الخاصة برصف الطرق وأعمال البنية التحتية؟ لماذا لا تتم الاستفادة من آخر الابتكارات برصف الطرق؟

الغالبية منا سافرت إلى الكثير من دول العالم والأمطار على مدار العام والثلوج طوال موسم الشتاء ولم تتأثر الشوارع ولا يوجد تطاير حصى، فعلا بحق للمواطن أن يفخر بوطنه وما تبثه وتفقه الدولة من مبالغ خيالية على البنية التحتية. كما أن أداء المسؤولين بكل أمانة وصدق وتغان والإبداع في العمل بمراقبة جودته للوقوف على السلبيات وإيجاد الأفكار لثلافي الأسباب سواء من الجهاز الحكومي أو المواطنين عوامل مهمة لنجاح الإدارة ولكن تبقى المشكلة في المراقبة والمحاسبة أن فقدا في أي عمل فإن جودة العمل لن تكون بالصورة المطلوبة ولن تحل المشكلة.